العقبات الثقافية
في سبيل التنمية الاقتصادية عندنا

يوسف عبد الله صايغ

هنالك موقفان يسيطر واحدهما او الآخر على نهج وافكار الباحث في المعضلات الثقافية المعترضة سبيل التنمية : الاول هو موقف العالم الذي يعي جسامة التراث الثقافي المتراكم وفعل هذا التراث الدافع او الرادع ، فيميل الى تضخيم النواحي الرادعة من هذا التراث . والثاني هو موقف « رجل الفعل » (اي ما يعبر عنه بمصطلح activist بالانكليزية) الذي قلما يعير مسألة التراث الثقافي كبير اهتمام ، وان فعل فانما ليصغر شأنه كرادع او ليعظم شأنه كحافز على التنمية . ولعل الموقف الاول يميز العالم الاجتماعي او الانثروبولوجي ، والمؤرخ ، والمفكر المنتمي الى المدرسة المؤسسية . ولعل الموقف الثاني يميز السياسي الذي يتخذ القرارات التي تعين خطى المخطط والاقتصادي . على ان لا هذا الموقف ولا ذاك يبرر « كنوع صاف » (نقصد بهذا المصطلح ما يعبر عنه بالانكليزية pure type بموجب تعريف ماكس فيبر المشهور) ، وانما هما يمتزجان في نسب متفاوتة يسيطر فيها الواحد او الآخر .

بموجب الموقف الاول ، يرى العالم ان الوزن التراكمي للعامل الثقافي حاسم الاثر في تصرف افراد المجتمع سواء اكان هذا المجتمع يسعى بجدّ صوب التنمية او كان راكداً . ويؤيد هذا الرأي الاعتقاد بان التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي يتبدى في ارتفاع الدخل

بل هي كذلك تحول جذري في التقنولوجيا وفي المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، وفي صيغ التنظيم ، وفي الموقف الصحيح من العمل ومن الادخار ومن العلاقة بين المتغيرات ومن الحتمية في مجرى الامور . ان نظرة واسعة كهذه تبرز المجابهة السافرة بين القيم الثقافية التي تنتسب الى الوضع « القديم » المراد الخروج منه ، وتلك القيم التي تبدو ضرورية لتحقق الوضع « الجديد » او المقبل . وعليه فان التغيير في القيم الثقافية إما ان يكون تحولاً وتوافقاً لا شعورياً هادئاً وتدريجياً، او تبدلاً سريعاً متعمداً وشعورياً كتبدل الشجر الذي جرى تطعيمه . وحصول هذه الصيغة او تلك يتوقف على نوعية المجتمع بما في ذلك مزاج الشعب ، والموارد ، ومستوى التقدم في البلد ، او لدى الجيران او لدى البلدان الاخرى التي يحاول الشعب تقليدها ، ومدى الالحاح في طلب التغيير ، ونوعية القيادة السياسية والفكرية وقوتها .

اما موقف ذلك النوع من الرجال الذي وصفناه برجل الفعل او بالرجل الذي يعود اليه امر اتخاذ المقررات الهامة في البلدان الفقيرة الساعية صوب التنمية ، وكذلك موقف المفكرين الذين يوجهون المواطنين صوب موقف معين يتوقعون تحققه او يدافعون عن موقف معين لغرض تبريره بعد تحققه ، فانه ينبثق عادة عن الاعتقاد ان التنمية هي عملية ثورية تمتد على عدة جبهات، من العمل المجموعي والفردي . وبناء على هذا الموقف فان المجتمع إذ يسعى بجدية نحو التنمية او إذ يسمح لقيادته بهذا السعي دون اعتراض او عرقلة فانه إنما يسمح لنظام القيم فيه ان يهتز حتى الجذور . والسماح هذا إنما يعني القبول بالتحول العميق في الاقتصاد والتقنولوجيا وكذلك في المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، أي انه يعادل القبول بالتحول في نظام القيم ذاته دون عرقلة او ردة فعل معادية .

ترى أي الموقفين يسيطر اليوم في العالم العربي ؟

لا تكون للجواب قيمة ما لم يتركز حول البلدان الساعية بجدّ صوب التنمية بمعناها الواسع ، لأن المجابهة بين نظام القيم الذي يسمح بالقبول بالتغيير الجذري ونظام القيم التي قدّسها الزمن والتقليد والتي تقاوم التجدد بشدة، لا ترى إلا في البلدان العاملة على الانطلاق الانمائي . هذا من حيث الشمول الجغرافي ، وكذلك فاننا سنقصر محتوى الجواب على ثلاث نقاط : الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وعملية التصنيع ، ومفهوم العائلة ؛ وسننظر الى المشاكل (او الاصطدامات) الممكن حصولها او التي برزت نتيجة للمجابهة من الجهة الواحدة ، والى التوافق والتلاؤم بين جانبي المجابهة من الجهة الاخرى .

الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

يرتبط الاصلاح الزراعي بالتنمية الريفية لأن الاول يتعدى في مدلوله مجرد تقسيم الملكيات الكبيرة وتوفير التسليف الزراعي بشروط سهلة وسخية وتوفير مياه الشفة وما شاكل من تحسينات . فهو يشمل ايضاً اجراء تغييرات ملائمة في تنظيم الانتاج والتوزيع وفي التصريف ، وبشكل عام في توزيع مركز الملكية واتخاذ المقررات الهامة في القطاع الريفي .

كما ان للتنمية الريفية نواحي لا تنفصل عن الاصلاح الزراعي ، كشق الطرق وتحسين المساكن وتقديم خدمات الصحة والنظافة العامة ورفع مستوى التعليم وتنويعه وتطوير الانشطة الملائمة له من خدمات وحرف وصناعات بيتية الخ .

يتضح فوراً ان هذا العدد من صيغ ومستويات التبدل الريفي لا يمكن ان يتحقق دون تبدل ملائم من حيث الاتجاه والمدى في عدة مواضع ، سنشير الى موضعين رئيسيين منها ينبغي ان يشهدا هذا التبدل ، هما : القبول بالواجبات (او المهام) وبالادوار الجديدة ، والقدرة على التصرف بشكل ينسجم مع هذه الواجبات والادوار .

ينبغي ان نشير هنا الى اقتصار الاصلاح والتنمية الريفية في العالم العربي جدياً على الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، ولهذا فاننا لا نقوى على امتحان رد الفعل العربي بشكل عام للتبدل في الواجبات والادوار وفي التقنولوجيا والتنظيم الا كما يتبدى في مصر . تتميز زراعة مصر في انها زراعة ريّ باكملها ، تخضع منذ قرون عديدة لنظام وسيطرة مركزيتين وهي زراعة كثيفة وذات دورة محاصيل متقنة . وقد خضعت هذه الزراعة منذ ثورة ١٩٥٢ لتبدلات واسعة وعميقة جديرة بالاستقصاء في نطاق بحثنا العام . فقد انتهى دور الاقطاعي فيها كمالك ، وكمخطط ومسّير للعملية الزراعية ، وكمصدر تمويل ، وكسيد سياسي ، وكرمز سلطة وتوجيه ، وآلت وظائفه ومهامه الى الجمعية التعاونية والى المستأجر والى العامل باجره ، والى المالك الصغير ، والى موظف الدولة المختص ، والى مدير فرع المصرف الزراعي – بنسب مختلفة حسب الظروف . ومما شهده المجتمع الريفي من تبدل خطير كذلك هو وصول مياه الشرب في انابيب الى القسم الاكبر من القرى ، واتساع وتحسين خدمات الصحة والوقاية وقيام مئات الوحدات الاجتماعية المجمعة وانخفاض الايجارات الزراعية بمقدار ملموس ، وتحسن شروط الزراعة بالمحاصة

في صالح المستأجر ، واتساع نطاق التعليم اتساعاً مذهلا ، واخيراً القيام بالتجارب حول تحديد النسل (تنظيم الاسرة) والجرأة على التبشير بذلك في سبيل استباق انفجار السكان الذي يهدد البلد . فكيف كان رد فعل الفلاح لهذا التحول المذهل الذي حدث خلال حقبة واحدة من الزمن ؟

لقد اوجد غياب المالك عن المسرح فراغاً قصير الامد محدود الاثر، اذ كان لاكتشاف بعض الفلاحين انهم اسياد انفسهم – للمرة الاولى منذ قرون – فعل الخمرة او الرجة في النفوس ، انما لفترة قصيرة . فقد نجح « ورثة » سلطة الملاك الكبير ووظائفه في ملء الفراغ بسرعة ، وذلك لعدة اسباب منها ان اعتماد الفلاح على الملاك الكبير ، وولاءه وطاعته له ، لم يقويا على اداء دور « خط دفاع ثقافي » في وجه التحول في نظام السلطة الناشىء عن توزيع الاقطاعات الكبيرة . فان الفردية وحرية العمل التي كان الاقطاعي يتمتع بها لم تكن قط مطلقة في العالم العربي – خاصة في مصر والعراق بسبب قيام نظام ريّ مركزي فيهما ، كما ان الفلاح لم يتمتع قط بمقدار واسع من الحرية والفردية ، ولهذا فان حلول الدولة محل الاقطاعي لم يعنِ قيام حدّ جديد يضيق مجال حرية التصرف على الفلاح والملاك الصغير .

اما اذا نظرنا الى نواحي الاصلاح والانماء الريفي الاخرى ، كالتحسين في ظروف المسكن والتعليم والصحة وانقاص الايجارات الخ ، فان هذه النواحي لم تصطدم باعتراضات الفلاحين (ولا يتوقع لها ان تصطدم باعتراضات) ولا هي زادتهم كآبة او يأساً . بل على العكس ، لقد ظهر ان المقاومة لهذا التبدل في المجتمع الريفي – ان وجدت في حالات نادرة – يغلب عليها توقع الكسب من وراء التبدل حين كان التوقع مرتفعاً . وقد بدا واضحاً ان الرغبة في تحسن الاوضاع المعاشية والمالية اقوى بكثير من صلابة الاعراف والعادات والمواقف التقليدية . وتشير بعض الدراسات والتقارير المتوفرة حول هذا الموضوع ان الفلاح ابدى قدرة ملموسة على سرعة التلاؤم مع الاوضاع الجديدة حين كان الحافز المادي واضحاً . وبما ان الزراعة المصرية « سوقية الاتجاه » منذ اجيال عديدة فان هذه الحساسية للحوافز ليست موضع استغرابنا .

على ان هذا التقييم يتطلب ثلاثة تحفظات على الأقل : اولاً ، ان اجيالاً من الرضوخ لسلطة ملاكين اقوياء ، منصبين على الاثراء دون كبير رادع نفسي او خارجي ومصممين

على الحفاظ على سيطرتهم المالية والسياسية ، جعلت الفلاحين كثيري الشك والريبة ؛ وقد امتدت ريبتهم الى « ورثة » سلطة الملاكين ، فهم ميالون للتشكك بنوايا وحوافز هؤلاء الورثة على الأخص لأن صورة الحكومة التقليدية في أذهان الفلاحين ، خاصة كبار السن بينهم ، ليست صورة يطمئن اليها الفقراء والضعفاء . أضف الى ذلك ان المكاسب الثورية في مصر – على ضخامة حجمها المطلق – تصبح ضئيلة ما ان تقسم على الملايين المزدحمين في الريف المصري .

اما التحفظ الثاني فهو تفوّق حساسية الفلاح لما يفعله جاره على حساسيته لما يعظه به الخبير الزراعي او مندوب التعاونية او الممرضة في الوحدة المجمعة . والظاهرة هذه تصح في العالم العربي كله كما تصح في تركيا او اليونان او الهند .

يلاحظ ، ثالثاً ، ان الفلاح لا يزال بطيئاً في اتخاذ موقف المبادرة في تشكيل وادارة الجمعيات التعاونية ، على الرغم من حساسيته للحافز المالي وادراكه للمكاسب التي تأتيه عن طريق التعاون . وتفسر هذه الظاهرة تفوّق وازدهار التعاونيات التي انشئت « من عل » مقابل البطء في رد الفعل الايجابي عندما يشجَّع الفلاحون على التعاون « من القاعدة »، كما انها تبرر التناقض الظاهر بين القول بارتياب الفلاح التقليدي باخلاص الحكومة والقول باستعداده لقبول التعاونيات التي تقوم بفضل مسعى السلطات الحكومية . واني اعتقد ان زوال هذا التناقض (والشك ذاته) رهن بمرور الزمن واستمرار جدية الحكومة واخلاصها الحاليين .

عملية التصنيع

لعل مقاومة العامل الثقافي للتبدل اكثر خطورة في عملية التصنيع منها في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، ذلك ان التصنيع يستدعي خروجاً على نمط الحياة المألوف اكثر جذرية من التبدل الريفي ، فالانتاج الصناعي يختلف كثيراً عن الانتاج التقليدي إذ هو يعني جدة في التقنولوجيا والتنظيم والتدريب والمفاهيم – جدة تهز القيم الثقافية هزّاً عنيفاً . على ان للتصنيع سحراً يثير الرهبة والاحترام ، بقدر ما يثير الرغبة والتلهف ، مما يوجد تبايناً بين مدى الاستعداد العاطفي لحالة التصنيع ومدى الاستعداد العقلي

والتنظيمي والفني لهذه الحالة – وهو تباين نلمسه في كل البلدان المتخلفة الساعية الى التصنيع السريع .

تتطلب الصناعة مستوى مقبولاً من التعليم اكثر مما يتطلب نشاط اي قطاع آخر . صحيح ان بعض المدن العربية ذات تقليد عريق في التجارة والنزعة التجارية وان النشاط التجاري يستدعي شيئاً من التعليم والخبرة في الحساب ومسك الدفاتر والمراسلة التجارية . الا ان الصناعة تتطلب الى جانب هذه الخبر مستوى عاماً من التعليم يمكّن النظار والعمال المهرة من فهم المواصفات الخطية والرسوم والخرائط ومن فهم الآلة ومسيرها . كما ان التصنيع يتطلب نظاماً مصرفياً متطوراً ، ونظام نقل كفؤاً ، وعدداً من الأنشطة الفرعية كالبحث والعمل المختبري والرسم الهندسي التي لا بد لها من اساس علمي يفوق ذاك اللازم للنشاط الزراعي او التجاري . إذاً فان انخفاض المستوى العلمي والمهني في عالمنا العربي اليوم يشكل عقبة ثقافية خطيرة ، خاصة خارج مصر التي توفرت لها عبر حقب من الزمن ملاكات ضخمة من المتعلمين والفنيين .

هل هنالك في العالم العربي عامل اساسي في التراث الثقافي يصح اعتباره عامل دفع او عامل إبطاء في مجرى التصنيع ؟ سنعود الى هذا السؤال فيما بعد ، على اني اسارع الى القول هنا ان ليس هنالك ما يحملني على الاعتقاد بوجود عامل كهذا واضح المعالم والآثار ، ولعل الأصح ان يقال ان التراث الادبي والديني والفكري ومجموعة الأمثال والحكم السارية كلها تتضمن أمثلة يستطيع أي مفكر ، مهما كان موقفه من اثر العامل الثقافي في التنمية ، ان يستشهد بها . اي ان فعل العامل الثقافي لا يتبدى بوضوح شعوري بل يفعل بهدوء وبأسلوب تراكمي عبر نمو الشخصية خلال اجيال عديدة من الاختبار والتفاعل . واذا صحّ ذلك فان واجب العالم الاجتماعي ان يتحرى عمق المواقف التي يتخذها الاشخاص المعنيون بالامر لمعرفة المدى الذي تعكس فيه هذه المواقف مجرد تأثير وفعل المحيط ، والمدى الذي تعكس فيه قوى ثقافية اكثر عمقاً وسيطرة في الشخصية .

على اننا لن نحاول هنا الغوص وراء جذور المشاكل الثقافية التي يلاحظ انها تعطل مجرى التصنيع ، وإنما سنتعرف الى ثمانٍ من هذه المشاكل ونقيّم آثارها في العالم العربي .

• اول هذه ما كان يشاهد في مطلع عملية التصنيع هنا وهناك من تردد في قبول التغيير

في موقع او قواعد السلطة في العلاقات ، من قواعد هرميـة او تسلسلية من ضمن علاقة النسب والدم ، الى قواعد فنية وتقنية يقوم تسلسل السلطة فيها على علاقة صناعيـة بحتـة . وكان التغيير يصعب كلما قربت المسافة بين الاصول القبلية او القروية للعمال ووضعهم الصناعي الجديد . إلا ان التغيير يجري اليوم بصورة اكثر سلاسة ويكاد يكون قد تمّ في عدد من المراكز الصناعية الرئيسية بعد حوالي حقبتين فقط من مجرى التصنيع ، مما يدل على قدرة واضحة على التكييف والتلاؤم ، سواء أكنا ننظر الى عمال صنـاعة الزيت في السعودية او عمال المحـلة الكبرى في مصر او عمال النسيج في سوريا او عمال المصفاة في العراق . ولا شك ان السرعة التي تمّ بهـا التكيف والتوافق تدل على ضعف سيطرة الانماط الثقافيـة في تصرف المجتمعات الحية المتحركة ضعفاً قلما يعترف به علم الاجتماع (خاصة الجناح الانثروبولوجي من هذا العلم) .

المشكلة الثانية هي ضعف الإقدام على اشكال التنظيم الجديدة التي يتطلبهـا التصنيع والتنظيم النقابي الهادف الى أداء وظائف مهنية (اكثر منها سياسية). على ان من الواجب القول ان هذا الضعف قد يعود الى قوى ثقافية عميقة الجذور بقدر ما يعود الى فعل المحيط وتكييفه . فالشركة المساهمـة مثلاً لا تقوم في فراغ إذ انها تتطلب وجود ما يلائمهـا من تشريع ومن خدمات تدقيق الحسابات ومن نمو في حجم الاعمال يبرر انصباب المدخرات معاً في مؤسسات ضخمة ، ومن ارتفاع في الدخل يسمح لذوي المداخيل الصغيرة بالادخار ويحملهم على التفتيش عن اقنية للتثمير تجد مدخراتهم سبيلاً اليها ، ومن فصل بين فكرة ملكية الرأسمال وادارته الخ . اما لماذا لم تستوفَ هذه الشروط او معظمها بعد فيعود بدوره الى عوامل تاريخية ومحيطية لا داعي للتفصيل في بحثها في هذا المقام .

المشكلة الثالثة الجديرة بالاهتمام هي عدم المبالاة بالوقت والاستهانة بالدقـة في مراعاة المواعيد وفي توقيت البرامج مما يؤذي التنظيم الصناعي ويحمّله أعباء اضافية . ان هـذا الموقف يعود جزء منه الى أثر الزراعة كنشاط اقتصادي لا يتقيد ببرمجة دقيقة ، وجزء آخر الى اثر الحياة القبلية. ويلاحظ هنا ان العربي ذو قدرة عجيبة على الصبر والانتظار ، ومن يقدر على الصبر لا يلحّ على الآخرين بحفظ المواعيد . أما لماذا تمادت هذه المشكلة مع انها ترفع التكاليف الانتاجية ، فلأن مستوى الأجور منخفض على العموم مما لا يخلق ضغطاً قوياً للاسراع بالخلاص من المشكلة .

نأتي الآن الى مسألة رابعة ، هي بطء الانتقال في سلم التقدم في نوعية الريادة الاقتصادية من اسلوب الحدس في اتخاذ المقررات الى الاسلوب العقلاني المعتمد على البحوث والدراسات والاحصاءات الدقيقة . يعود هذا البطء الى عدة عوامل منها الحذر من عمليات الاحتساب غير المألوفة والمعقدة ، والاعتقاد ان جمع المعلومات بشكل منظم واستخدامها في البحوث ليس ضرورياً جداً ، والنزعة التقليدية ، وتردد ارباب العمل في التخلي عن جزء من صلاحياتهم في اتخاذ المقررات لاخصائيين دونهم في سلم السلطة . وانطباعي في هذا الصدد هو ان البطء يعود لا الى رفض داخلي الاصول لاجراء تبدل في الموقف بقدر ما يعود الى صفات المرحلة الحاضرة من التطور .

المشكلة الخامسة هي بطء المجتمع العربي على العموم في الانتقال من موقف يقول بقدرية حدوث الاحداث الى آخر يقول بسببية تقنية واقتصادية . والقدرية بهذا المعنى صفة تغلب في المجتمعات الزراعية عامة . على ان فكرة التسليم لمشيئة الله تحمل شيئاً من مسؤولية خلق الموقف القدري المشار اليه . وفي ظني ان عملية التصنيع من شأنها ان تزيد الصلة السببية وضوحاً بين مقررات الانسان وان تقلل من الاعتماد على قوى الطبيعة والتسليم لها ، كما هو الحال في النشاط الزراعي (خاصة في الزراعة المعتمدة على الامطار في الدرجة الاولى) . ثم ان انتشار التعليم على الاخص في حقل العلوم الطبيعية وضعف الخرافات الى جانب تأصل الصناعة من شأنها معاً ان تؤدي الى ازدياد الوعي للعلاقة السببية بين الاحداث من ضمن نطاق قدرة الانسان .

اما المشكلة السادسة فهي الانضباط ضمن طراز من الانتاج الآلي تزداد فيه الشقة اتساعاً بين العامل والناتج النهائي بازدياد التخصص وتوزيع مراحل العمل وارتفاع مقدار التكرار في العمليات التقنية ، اذ يرتفع معه خطر الملل . وعلى الرغم من التحسن في مستوى الانضباط لا يزال المجال واسعاً امام القوى العاملة ليصبح احتمالها لظروف العمل الصناعي متلائماً مع صفات هذا العمل ومتطلباته . ولعل ارتفاع الاجور الصناعية وتحسين مناخ العمل من شأنها ان تعجل هذا التلاؤم .

تتصل المشكلة السابعة بموضوع الانضباط ، الا وهي مسألة قدرة الكسب المالي كحافز . وهنا تلاحظ ازدواجية في الموقف ، فالى جانب الجشع المالي الواضح هناك عجز

عن رؤية العلاقة بين الجهد الواجب البذل والكسب المتوقع نتيجة للجهد . لست اعني بهذا ما يسميه الاقتصاديون ظاهرة « ردة منحنى عرض العمل الى الخلف » (اي ما يعبر عنه بالانكليزية بعبارة Backward - sloping supply curve of labour) ، اي تناقص هذا العرض لدى العمال في المجتمعات المتخلفة بعد ان يبلغ دخل العامل مستوى متواضعاً من الارتفاع ، لان هذه الردة في المنحنى تألفها كل المجتمعات مهما ارتفعت الدخول فيها وليست نسبتها الى المجتمعات المتخلفة وحدها الا خرافة . ما اقصد ان اقوله هو عدم التوافق بين توقع مكاسب متصاعدة كحق دون الادراك بان تصاعد المكاسب يستدعي تصاعد مقدار الجهد مهما تنوعت نسبة الكسب للجهد . ولعل عدم التوافق هذا يعود معظمه الى فورة التنمية في العالم العربي ، التي تدفع بالتوقعات صعداً وتخفي التمييز بين التوقعات المعقولة التي تبررها قوانين الاقتصاد وبين تلك التي تفتقر الى تبرير وتنشأ بفعل الضغوط الاجتماعية والنفسية المميزة للقرن العشرين .

اما المشكلة الثامنة والاخيرة التي سنعرض لها فهي عدم احترام التعهدات والالتزامات الى المدى الكافي ، فمما يلاحظ ان كلاً من الفئات الاقتصادية تعتقد ان علاقاتها بالفئات الاخرى تُلزم هذه الفئات بأكثر مما تُلزمها هي – اي ان هنالك إدراكاً ناقصاً لكون الحقوق والالتزامات جانبين لا ينفصلان لقطعة واحدة من النقود . وهذا النقص نراه في تصرف الخادمة في البيت كما نراه في تصرف العمال ورب العمل . إلا ان تصاعد التوقعات يفعل من هذا القبيل الى مدى ابعد في تعيين موقف الفئات العاملة التي بدأت تكتشف قوتها وحقوقها منه في موقف أرباب العمل ، إذ من الطبيعي ان تؤكد الفئات العاملة على « حقوقها » اكثر بكثير مما تدرك « التزاماتها » بالنظر لاختبارها القاسي . ثم ان التدهور الاخلاقي الواضح منذ الاربعينات في تصرف الأجهزة الحكومية وفي القطاع الاقتصادي الخاص وفي إطار العلاقات المالية عامة كان ذا أثر خطير في إضعاف العلاقة الالتزامية دون ريب .

من هذا العرض المقتضب ، ومن الانطباعات المبنية على المراقبة للاوضاع الاقتصادية والمؤسسية ، نستطيع ان نجمل فعل العامل الثقافي في مجرى التصنيع بالقول ان المقاومة التي تبديها المشاكل التي عددناها تخف على العموم تدريجياً وبشكل ملموس ، وبأن التلاؤم بين العامل الثقافي ونمط التصرف الفردي والمجموعي الذي يتطلبه التصنيع يزداد قوة

ووضوحاً في معظم انحاء العالم العربي ، وانه حين تكون الفوائد المالية المترتبة على هـذا التلاؤم واضحة يتحقق التحول في الآراء والقيم بيسر وسرعة لدى الروّاد والمدراء والفنيين والعمال المهرة والعمال غير المهرة على السواء .

ويجوز الادعاء ان الفضل في هذا التحول السريع نسبياً والقليل الإيـــلام يعود الى عاملين : الأول هو الانطـــلاق صوب التصنيع بعـد حرب كبرى هيأت العقول لواقع التحول – أيّ تحول – وأضعفت التقاليد والقيم العميقة الجذور ، وخـاصة بفضل بروز وقوة الحوافز المالية ونقصان التوكيد على القيم غير المادية . اما العامـل الثاني فهو بروز الدولة كالمخطط والمنفذ الرئيسي لعملية التنمية بما تتمتع به من سلطة واسعة ، وما يعتقد انها تقدر عليه من معرفة وقوة ، اي ان الكثير مما نشهده من بروز دور الدولة ان هو الا مظهر للتسليم لمشيئة الدولة بدلا من التسليم التقليدي لمشيئة الله ومشيئة الاب .

مفهوم العائلة

يوجه علماء الاجتماع وسواهم من المعنيين بالتطور البشري والتاريخ الثقافي كثيراً مـــن الاهتمام الى مفهوم العائلة ودور العائلة ومكانتها خلال مجرى التنمية والى الكيفية التي تفعل فيها « مؤسسة » العائلة ، ان دفعاً او تأخيراً ، في هذا المجرى . ويتوزع هذا الاهتمام بين المسائل الرئيسية التالية :

– حجم العائلة (من متّسعة تشمل اكثر من جيل الى ضيقة تشمل الوالدين واولادهم القصّر فقط) ، ودرجة القبول لتحديد النسل او تنظيم العائـلة ، ووضع رئيس العائلة ، واثر هذه المفاهيم في الموقف من العلاقات الصناعية .
– تماسك العائلة وتراصها وقيمته كعامل ضمان وكتلبية لشهوة التجمع ، وكيف يؤخر بروز التجمعات غير المرتكزة الى عامل القربى .
– اثر تماسك العائلة على حركيتها واستعداد افرادها للتنقل .
– رد الفعل لسلطة العائلة وتماسكها .

اما من حيث الحجم فتشير الدراسات القليلة المتوفرة في مصر ولبنان وسوريا وسواها الى تحول العائلة صوب الحجم الصغير ، تحولا يعود الى تفتت العائلة المتسعة اكثر مما يعود

الى تنظيم الاسرة ، وقد لعب انتشار التعليم وازدياد التصنيع ووضوح الادراك لمسؤوليات المرء الثقيلة تجاه اولاده (بدلا من القاء تبعة المسؤولية على الله القدير المدبر) لعبت كلها معاً دوراً بارزاً في ازدياد الاقتناع بان العائلة المصغرة اسهل قياداً واقدر على الاستعداد لمتطلبات الحياة العصرية .

ولعل اهم نواحي هذا التطور هو الاعتراف المتزايد بان تنظيم الاسرة ليس خطيئة بل لعله رضوخ لارادة الله — وقد كان للازهر ذاته موقف ايجابي من هذا النوع قبل الحرب الثانية مباشرة ، كما انه اليوم يساند سعي الجمهورية العربية المتحدة لتنظيم الاسرة . ومن الاكيد ان كثيرين يعتقدون بصواب تحديد النسل ممن لا يجرأون على التصريح بذلك علنا، ولا يبعد ان نشهد خلال حقب قليلة احتواء لخطر انفجار السكان بفضل الطموح الاجتماعي والاقتصادي المتزايد في المجتمع العربي .

كل هذا ذو علاقة مباشرة بالتنمية . لكن ما هو ابعد اثراً اليوم في تكييف موقف جمهرة العرب من موضوع تنظيم الاسرة هو التفهم المتزايد لافضلية تحسين وضع العائلة الاقتصادي بتحسين نوعية افرادها العاملين على رفع عدد هؤلاء الافراد مع الابقاء على مستواهم المنخفض من التعليم والتدريب . وما يستطيع العربي المتوسط الحال او الفقير ان يراه حوله من حالات حيث اصبح للفلاحين والعمال ابناء متعلمون يجنون مداخيل تذهل آباءهم كاطباء ومهندسين ومحامين وكهربائيين ، يترك دون ريب انطباعاً عميقاً عن اهمية التعليم وضرورة التحكم بحجم العائلة لتتسنى لبعض افرادها على الاقل فرصة التعلم والتدرب .

بتدني حجم العائلة وتضاؤل تعدد حالات العائلة المتسعة ، وباتساع التعليم وارتفاع مستواه ، وبالتحول الواضح في التركيب الاقتصادي العربي عن الانشطة التقليدية صوب التصنيع ، وباتساع فرص العمل في المدن، جرى تبدل واضح وعميق في مركز رب العائلة . صحيح ان الاحترام الذي يقدم له لا يزال كبيراً ، لكن هذا الاحترام كثيراً ما يكون صورياً لا يتعدى الشفة التي تنطق به ويقصد منه مراعاة شعور رب العائلة في « ايامه الاخيرة ». ولعلنا لا نخطىء ان قلنا ان رب العائلة العربية « يملك ولا يحكم» في يومنا الحاضر ، فقد ضاق النطاق الذي يستطيع ان يبدي فيه رأياً مقبولا باتساع نطاق الاختصاص والتعليم لدى الابناء ، وهي ظاهرة يرجع نشؤها الى فترة ما بين الحربين .

على وجه الدقة ، ان ما نشهده لا هو محافظة تامة على مركز وسلطة رب العائلة

وتسلسل السلطة في العائلة ولا هو ثورة مكشوفة ضد هذا المركز وهذه السلطة . وهذا الوضع الازدواجي يمتد الى العلاقات الصناعية ويتكرر خلالها ، مع الفارق ، في صلة العامل بصاحب العمل او بالمستخدِم . فتسلسل السلطة الواضح المعالم – السلطة القائمة على الكفاءة الفنية او المسؤولية الادارية – ما زال في طور التكوين والتحديد في القطاع الصناعي . وكثيراً ما يشتبه المرء ، بحق، بان صاحب المركز المسؤول في المؤسسة الاقتصادية مدين بمركزه لمزيج من الوضع العائلي الاجتماعي المتفوق والكفاءة الفنية والادارية المتفوقة . وكذلك فان رد فعل العمال والموظفين هو ايضاً مزيج من عنصرين : فهم لا يقبلون سلطة المسؤول كلياً بدون تردد لانه يعوزهم الاقتناع الكافي باستحقاق المسؤول للسلطة التي بين يديه ، ولا يتمردون على التسلسل في السلطة رغم عدم اقتناعهم باسس توزيعها كلياً . وبسبب الازدواج فان التحول في اسس التوزيع صوب الاعتبارات الفنية والادارية المحض يسير بخطى ابطأ مما يجب .

تنعكس آثار تغير حجم العائلة وتركيبها ، وضعف مركز وسلطة رب العائلة في نظر أفراد العائلة ، في تماسك وتراصّ العائلة ودرجة السيولة والحركة بين افرادها . فقدضعف هذا التماسك وازدادت السيولة والحركة ، غير ان هذا الضعف لم يقضِ على استعداد العائلة لتقديم شيء من « الضمان الاجتماعي الاختياري » لأفرادها الضعافى او الفقراء . فالتماسك لا يزال يرضي ميل أفراد العائلة الى التجمع والتساند ، لا سيما وان التجمعات غير القائمة على القربى – كالاحزاب والنقابات المهنية – لا تزال ضعيفة . هذا من الجهة الايجابية ، على ان التماسك من الجهة السلبية يؤخر بروز هذه التجمعات الاخرى كما انه يؤخر القبول بولاءات اقتصادية تمتد عبر القربى والمذهب والمستوى الاجتماعي . ولا يبعد ان يكون تراصّ العائلة وتماسكها بالنتيجة بعد مقارنة الناحيتين السلبية والايجابية عامل إبطاء يضعف الحوافز ويقلل الحركية وبالتالي يؤذي عملية التنمية .

أما رد فعل الجيل الجديد لسلطة رب العائلة ولتماسك العائلة فأحسن ما يعبّر عنه هو القول انه « تمرد متعقل » . فهناك تمرد خارج دائرة العائلة ، يرافقه مراعاة لشعور رب العائلة ولتركيب العائلة داخل هذه الدائرة . وهذا الموقف المزدوج يمتد الى سائر نواحي الحياة اليومية ويتكرر فيها ، فلا نحن نشهد ثورة عامة ومكشوفة على الأوضاع التقليدية ، ولا نحن نرى خضوعاً تاماً لها وقبولاً بها ، بل تمازجاً بين الاثنين ناتجه التعايش والتوافق .

خلاصة هذا البحث ان العامل الثقافي لم يكن عامل إبطاء في مجرى التنمية في العالم العربي الى حد يذكر . فبقطع النظر عن البلد او النظام الاجتماعي السياسي القائم يلاحظ ان العامل الثقافي في معظم البلدان العربية ، لا سيما تلك المتاخمة للبحر المتوسط او القريبة منه ، لم يكن متصلباً صعب التحول . كما يصح الاستنتاج ان المشاكل الثقافية القوية الأثر كانت في معظم الاحوال ناتج التكييف الاجتماعي لا ناتج مزايا ثقافية داخلية تتأصل جذورها في الأدب أو الدين ، مما يعني ان تغيّر الظروف الاجتماعية والاطار الاجتماعي بمعناه الواسع قادر على تفتيت معظم المشاكل الثقافية التي تعترض مجرى التنمية وتقف في وجهه .

وختاماً للبحث سأطرح ثلاثة اسباب تفسر ، على ما أعتقد ، عجز العوائق الثقافية عن ايقاف عملية التنمية في البلدان العربية .

أولاً : ان العرب يمرون الآن في ما يجب اعتباره مرحلة ثورية في تاريخهم - ثورة في الاجتماع وفي التقنولوجيا وفي المواقف ، الى جانب كونها ثورة في السياسة . ومن المعروف ان الناس في الثورات يتمردون على الرباط الثقافي الذي يشدّهم ، ولو كان تمردهم لفترة قصيرة والى مدى محدود . على ان قوة الرباط تضعف نهائياً ما ان ينجح المجتمع في التمرد للمرة الاولى . ثانياً : هنالك حساسية قوية للحوافز المادية في المجتمع العربي ، كما ان الحقب القليلة الماضية حملت معها مكاسب مادية ملموسة أصبحت جزءاً من توقعات السكان المألوفة . ولعلنا لا نبالغ ان نحن قلنا ان رب العمل الذي ينتج الكحول يتأثر بتوقعات الربح في اختياره نوع العمل الذي هو فيه أكثر بكثير مما يتأثر بالأدب الاخلاقي الذي يندد بالكحول أو بالرادع الديني الذي يقول ان المسكر عامل إثم . ومن الواضح ان الحوافز التي نقول بقوتها ونفوذها في تقرير التصرف ليست مالية فحسب ، بل هي تمتد الى التحسن في المركز الاجتماعي والى الرغبة في القيام بانجازات بارزة والى إرواء الطموح . ثالثاً : لقد أظهر العرب قدرة على التوفيق بين النزعة التقليدية والتمرد المكشوف ، الى المدى الذي يصح معه القول ان التعلق الرياثي بالتراث الثقافي والابتعاد الفعلي عن هذا التراث يقومان جنباً الى جنب في مجتمعنا ، سواء كان هذا الوضع يعكس قبولاً أصيلاً للتغير والتطور أو ازدواجية في الشخصية . اننا نؤدي الاحترام للتقاليد ونقبل بالتجديد في آن واحد ، ومن ضمن هذا الاطار يستطاع فهم وتفسير الكثير مما يجري في الحقلين الثقافي والاقتصادي في العالم العربي المعاصر .